مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة – الجلسة 62
البند 3 – حوار تفاعلي مع المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخليًا
مداخلة شفهية
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
26 يونيو 2026

ألقتها: ميساء العاشق

الإفلات من العقاب يطيل أمد النزوح ويجب على الدول ضمان المساءلة

سيدي الرئيس، نشكر المقررة الخاصة على تقريرها الذي يؤكد أن النزوح القسري ليس نتاجًا ثانويًا للحرب، بل هو في الغالب غايتها. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تستحق ثلاث حالات اهتمامًا مستمرًا من هذا المجلس.

في لبنان، أدنّا استهداف إسرائيل الممنهج للبنية التحتية المدنية والمناطق السكنية، واعتبرنا هذه الهجمات عشوائية وانتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني. ومنذ سبتمبر 2024، تم تهجير أكثر من مليون شخص. وظل الحق في العودة، المعترف به بموجب المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، وهميًا إلى حد كبير؛ إذ هُدمت القرى بالكامل، ومُنع الوصول إلى المناطق المتضررة. ورغم حجم النزوح والدمار؛ لم يتم بعد مناقشة الوضع في لبنان بجدية على جدول أعمال هذا المجلس.

في غزة، تقتضي فداحة النزوح إرساء ركائز المساءلة. لا يمكن إعمال الحق في العودة إذ جرى تدمير المنازل والبنية التحتية المدنية بشكل ممنهج.

وفي شمال سيناء، تمارس القوات العسكرية المصرية ضغوطًا على السكان والمجتمعات التي عادت وأعادت البناء، بعد سنوات من النزوح السابق، للتخلي عن أراضيهم مجددًا. وتُهدم الملاجئ دون أساس قانوني معلن ودون تقديم أي بدائل. وقد حذرت آليات الأمم المتحدة الخاصة من هذا الوضع مؤخراً في يونيو 2026. هذه هي الموجة الثالثة من تشريد السكان أنفسهم. وتثبت نتائج تحقيقات المقررين الخاصين وجود نمط واضح؛ فالإفلات من العقاب يطيل أمد النزوح. ويجب على الدول ضمان المساءلة.

شكرًا لك